

أثر الزحام على الترخص
في المبيت بمنى
أيام التشريق



د. عبدالرحمن بن أحمد الجوعي (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على من بعثه ربه رحمة للعالمين، نبينا
محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين. وبعد :

فهذا بحث بعنوان : (أثر الزحام على الترخص في المبيت بمنى أيام التشريق) .
وهو موضوع مهم لكونه يتعلق بشعيرة الحج وهي من أهم شعائر الدين،
وموضوع الزحام في منى من الموضوعات التي أُرقتِ العلماء وطلاب العلم خاصة
مع الزيادة الكبيرة في أعداد الحجاج وضيق المساحة، مما يوجب البحث في مثل
هذا الموضوع وتلمس الحلول لهذه المشكلات المعاصرة.

(*) الأستاذ المشارك بكلية الشريعة - جامعة الملك خالد - أبها - ص ب ٣٣٦٣ .

وهذه الدراسة تتناول الموضوع في تمهيد و خمسة مباحث وخاتمة وكانت خطة الموضوع على النحو الآتي :

المقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع وخطته .

التمهيد : في معنى الأثر والزحام والمبيت والتعريف بمنى ، وأيام التشريق .

المبحث الأول : حكم المبيت بمنى أيام التشريق .

المبحث الثاني : مقدار المبيت .

المبحث الثالث : من لم يجد مكاناً في منى أين يبيت ؟

المبحث الرابع : ما الذي يلزم بترك المبيت ؟

المبحث الخامس : أثر الزحام على الترخّص في المبيت بمنى أيام التشريق .

الخاتمة .

المراجع .

* * *

التمهيد

وفيه ستة مطالب .

المطلب الأول : معنى الأثر :

أولاً : الأثر في اللغة :

من أثر ، والجمع آثار وأثور ، ويطلق على معان منها :

- بقية الشيء .

- الخبر والحديث والسنة .

- العلامة، والأجل، والمأثرة المكرمة، وخرج في أثره أي بعده^(١).

ثانياً: الأثر في الاصطلاح:

لا يخرج استعمال الفقهاء للفظ (أثر) عن هذه المعاني اللغوية، فيطلقون الأثر بمعنى (البقية) على بقية النجاسات ونحوها، كما يطلقونه بمعنى الخبر فيريدون به الحديث المرفوع أو الموقوف، أو المقطوع، وبعض الفقهاء يقتصرون على الموقوف، ويطلقونه كذلك بمعنى ما يترتب على الشيء، وهو المسمى عندهم بالحكم كما إذا أضيف الأثر إلى الشيء فيقال: أثر العقد أو أثر الفسخ، وأثر النكاح وغير ذلك. ويطلقونه على النتيجة المترتبة على التصرف^(٢).

المطلب الثاني: معنى الزحام:

أولاً: الزحام لغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة: الزاء والحاء والميم، أصل يدل على انضمام في شدة، يقال زحمة يزحمه، وازدحم الناس^(٣) وزحم القوم بعضهم بعضاً: ضايقوهم، وازدحموا وتزاحموا: تضايقوا، والزحمة الزحام، ورجل مزحم: كثير الزحام أو شديده.

وقال بعضهم: زُحِمٌ: من أسماء مكة شرفها الله وحرسها وقال غيرهم: المعروف أنها رُهم^(٤).

١ . انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ١ / ٢٢، دار الفكر - بيروت، وترتيب القاموس المحيط، للطاهر أحمد الزاوي، مادة (أثر)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر، ومعجم الفقهاء، محمد رواس قلنجي، وحامد قنبي، ص ٤٢، دار النفائس - بيروت.

٢ . انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ١ / ٢٤٩، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت.

٣ . معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (زحم) ص ٤٧٠، دار الفكر - بيروت.

٤ . انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (زحم) دار صادر - بيروت.

ثانياً : الزحام اصطلاحاً :

لا يخرج المعنى الاصطلاحي للزحام عن المعنى اللغوي السابق .

المطلب الثالث : معنى الترخّص :

أولاً : معنى الترخّص في اللغة :

يقال : رَخَّصَ له في كذا ترخيصاً فترخص هو : أي لم يستقص .

والرخصة من الله للعبد تعني التخفيف ، كما تطلق الرخصة على التسهيل ، وترخّص في الأمور أخذ منها بالرخصة^(١) .

ثانياً : معنى الترخّص اصطلاحاً :

عرفت الرخصة : بأنها : " ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم "^(٢) .

والترخّص : هو الأخذ بالرخصة .

المطلب الرابع : معنى المبيت :

المبيت : مصدر بات يبيت ، وبيات بيتوته ومبيتاً ، وكل من أدركه الليل فقد بات نام أو لم ينم ، وبات يفعل كذا : إذا فعله ليلاً ، ويستعمل في النهار أيضاً^(٣) .
والمبيت : الموضع الذي يُبات فيه^(٤) .

المطلب الخامس : التعريف بمبنى وبيان حدودها :

منى : بالكسر والتنوين ، سميت بذلك لما يبنى فيها من الدماء أي يراق . وقيل

١ . انظر : ترتيب القاموس المحيط ، مادة (ترخص) .

٢ . الأحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الآمدي ، ١ / ١٨٨ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٣ . المطلع على أبواب المقنع للبعلي ، ص ٢٠٢ ، المكتب الإسلامي - بيروت .

٤ . لسان العرب ، مادة (بيت) .

غير ذلك، وهي من الحرم^(١).

وحدودها كما يأتي:

١. الحد الغربي: جمرة العقبة.

٢. الحد الشرقي: وادي محسرّ الفاصل بينها وبين مزدلفة.

٣. الحد الجنوبي والشمالي: الجبلان المستطيلان من جانبيهما فالشمالي منهما ثبير الأثيرة والجنوبي منها الصابح وفي سفحه مسجد الخيف فما ادخلت هذه الحدود الأربعة فهو منها.

وقال بعض العلماء: ما أقبل على منى دون وجوه هذه الجبال فهو منها وما أدبر فليس منها^(٢).

وقد وضعت على حدود منى من كل جهة وصوب لوحات إرشادية لبدائيتها ونهايتها مرفوعة إلى أعلى بمقدار ستة أمتار في خط عريض وبألوان ظاهرة ملفته على لوحات من الصاج^(٣).

وتبلغ مساحة منى بحدودها الشرعية ١٦,٨ كم^٢ بما فيها السفوح الجبلية والمنطقة السهلية المنبسطة، وتقدر مساحة بطن الوادي في منى بحوالي ٤ كم وهي تكاد تكون نصف المساحة الإجمالية للحدود الشرعية لمشعر منى في حين أن بقية المساحة سفوح جبلية، تستأثر الطرق والأرصقة بحوالي ٢٥٪ منها في حين تقدر المساحة التي تشغلها الدوائر الحكومية والخدمات بـ ١٥٪ منها.

١. أنظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، ٥ / ٢٢٩، دار الكتب العلمية - بيروت، والموسوعة الفقهية ٥٧/٣٩

٢. توضيح الأحكام، لعبد الله البسام، ٤ / ١٣١، مكتبة الاسدي - مكة المكرمة.

٣. منى المشعر والشعيرة، د. عبدالوهاب أبو سليمان والدكتور معراج نواب، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة عدد (٤٩)، ص ٢٠.

وبهذا يتضح أن المساحة المتبقية لنصب الخيام، وإيواء الحجاج في منى هي ٥,٢ كم^(١).

المطلب السادس : المراد بأيام التشريق :

أيام التشريق هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر: وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة وسميت أيام التشريق بهذا الاسم: من تشريق اللحم: أي تقديده، أو من قولهم أشرق ثبير كيما نغير، أو لأن الهدي لا يذبح حتى تشرق الشمس^(٢).

المبحث الأول حكم المبيت بمنى أيام التشريق

اختلف العلماء رحمهم الله في حكم المبيت بمنى أيام التشريق على قولين:

القول الأول:

أنه غير واجب بل هو مسنون وإليه ذهب الحسن^(٣) وهو مذهب الحنفية^(٤) وأحد قولي الشافعية^(٥) ورواية عن الإمام أحمد^(٦) وبه قال ابن حزم

١ . المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦ .

٢ . انظر: شرح منتهى الإرادات، للبهوتي ١/ ٣١٠، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، والمطلع على أبواب المقنع، ١٠٨، ١٠٩ .

٣ . انظر: المغني لابن قدامة، ٥ / ٣٢٤ .

٤ . انظر: المبسوط للسرخسي، ٤ / ٦٧، والبنية شرح الهداية للعيني ٤ / ١٥١ .

٥ . انظر: روضة الطالبين ٣ / ١٠٤ .

٦ . انظر: المغني ٥ / ٣٢٤ .

الظاهري^(١) .

أدلة هذا القول :

١ . ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال : (استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبیت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له)^(٢) وفي رواية (رخص رسول الله ﷺ ...) .

ووجه الدلالة :

أن النبي ﷺ رخص لأهل السقاية في ترك المبيت بمنى من أجل سقي الناس ماء زمزم وهذا ليس بضرورة إذ من الجائز أن تترك زمزم وكل من جاء شرب منها، ولكن كون النبي ﷺ يرخص للعباس يدل على أن المبيت سنة^(٣) .

وأجيب عنه :

بأن كلمة (رخص) تدل على أن ما يقابل الرخصة عزيمة لا بد منها^(٤) .
٢ . أن النبي ﷺ لم يأمر بالمبيت في منى ولو كان واجباً لأمر به فدل على أن المبيت سنة^(٥) .

وقد أجيب عن هذا الدليل :

بأن الأمر قد جاء في قوله ﷺ (خذوا عني منا سككم)^(٦) . والمبيت كان لأهل

١ . انظر: المحلى ١٨٤/٧ .

٢ . أخرجه البخاري في صحيحه ٥٠١/١، ٥٢٩، ومسلم في صحيحه أيضاً ٩٥٣/٢ .

٣ . انظر: البسوط ٦٨/٤ والشرح المتع ٢٤٠/٦ .

٤ . انظر: الشرح المتع ٣٩١/٧ .

٥ . انظر: المحلى ١٨٤/٧ .

٦ . أخرجه مسلم في صحيحه ٩٤٢/٢ .

المناسك^(١).

ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه ﷺ قد فعل من المناسك ما عده العلماء من الأركان كالوقوف بعرفة وفعل الواجبات كالمبيت بمزدلفة وفعل السنن الكثيرة، فليست المناسك على درجة واحدة.

٣ . ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : (إذا رميت الجمار فبت حيث شئت)^(٢).

وقد نوقش هذا الأثر :

بأنه يمكن أن يحمل قوله : " فبت حيث شئت " أي من منى فلا يتعين مكان من منى للمبيت^(٣).

ويمكن أن يجاب : بأن هذا الاحتمال بعيد . ولذلك بوب ابن أبي شيبة في مصنفه لهذا الحديث بقوله : (من رخص أن يبيت ليالي منى بمكة)^(٤).

٤ . ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : لا بأس لمن كان له متاع بمكة أن يبيت بها ليالي منى^(٥).

٥ . ولأنه قد حل من حجه فلم يجب عليه المبيت بموضع معين كليلة

١ . من تعليق الشيخ / أحمد محمد شاكر على المحلى ١٨٤/٧ .

٢ . انظر : المصنف لابن شيبة ٤ / ٣٨٤، دار الفكر - بيروت والمحلى لابن حزم، ص ١٨٥ . وهذا الأثر اسناده حسن فرجاله ثقات غير زيد بن الحباب فهو صدوق يخطئ في حديث الثوري (تقريب التهذيب لابن حجر ٢٧٣/١) . وليس هذا الأثر من أحاديثه عن الثوري .

٣ . انظر : أحكام المبيت بمنى، د. سامي الصقير ص ٨ بحث غير منشور .

٤ . انظر : المصنف لابن أبي شيبة ٤ / ٣٨٤ .

٥ . انظر : المحلى ٧ / ١٨٤، وقد ذكر إسناده عن طريق سعيد بن منصور، وهو بهذا الإسناد ضعيف لأن فيه (ابن جريج عن عطاء) وقد عنعن هذا الحديث عن عطاء . وابن جريج كان يدلس تدليس التسوية أنظر : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، حققه د. أحمد سير مبارك ص ١٤١، ١٤٢ .

الحصبة^(١): وهي الليلة التي تلي أيام التشريق.

ويمكن أن يناقش هذا التعليل:

بالفرق بين ليالي التشريق وما بعدها فإن ليالي التشريق من الأنساك وكان النبي ﷺ يكسها في منى بخلاف ما بعدها. والله أعلم

القول الثاني:

المبيت بمنى أيام التشريق واجب وهو قول الجمهور فقد ذهب إليه المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) وبه قال الشوكاني^(٥).

أدلة هذا القول:

١. ماورد أنه ﷺ (رخص للعباس بن عبدالمطلب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته) متفق عليه^(٦).

ووجه الدلالة: أن تخصيص العباس بالرخصة لعذره دليل على أنه لا رخصة لغيره من الحجاج^(٧).

وقد نوقش هذا الأمر:

بعدم التسليم بما ذكره، وإنما يستقيم كلامهم لو تقدم منه ﷺ أمر بالمبيت فيكون أهل السقاية مستثنين من سائر من أمروا، وأما إذا لم يتقدم منه عليه الصلاة

١. انظر: المغني ٣٢٤/٥ وشرح الزركشي على مختصر الخرقي، تحقيق د. عبدالله الجبرين ٢٧٦/٣.

٢. بلغة السالك، لأحمد الصاوي ٢٦٣/١، دار الفكر - بيروت.

٣. المجموع ٢٤٧/٨.

٤. الانصاف ٤٧/٣.

٥. السيل الجرار ٢٠٨/٢.

٦. سبق تخريجه.

٧. انظر: المغني لابن قدامة ٣٢٥/٥ والسيل الجرار ٥٨/٢.

والسلام أمر فنحن لا ندري أن هؤلاء مأذون لهم وليس غيرهم مأموراً بذلك ولا منهيّاً عنه، فهم على الإباحة^(١) .

ويمكن أن يجاب عن هذا :

بأن الأمر جاء عاماً في قوله ﷺ (لتأخذوا عني مناسككم)^(٢) وهو وإن شمل مناسك واجبة إلا أن الترخيص للعباس في المبيت من أجل السقاية يدل على كونه عزيمة وإلا لما استأذن العباس . والله أعلم

٢ . قوله ﷺ : (لتأخذوا عني مناسككم)^(٣) والمبيت بمنى كان من لأجل النسك^(٤) .

٣ . قول ابن عباس رضي الله عنه : (لم يرخص النبي ﷺ لأحد يبيت بمكة إلا للعباس من أجل سقايته)^(٥) .

وقد أجيب عن هذا الاستدلال :

بأن أثر ابن عباس رضي الله عنه هذا ضعيف .

٤ . ورود بعض الآثار عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وابن عباس (جميعاً بمنع الحجاج من المبيت خارج منى)^(٦) .

ويمكن أن يجاب عن هذه الآثار بأنه قد ورد عن ابن عباس ما يدل على جواز

١ . انظر: المحلى ٧/ ١٨٤، ١٨٥ .

٢ . سبق تخريجه .

٣ . سبق تخريجه .

٤ . من تعليق أحمد شاكر على المحلى ٧/ ١٨٤، وانظر: السيل الجرار ٢/ ٥٨ .

٥ . أخرجه ابن ماجه حديث ٣٠٦٦ في سننه، ٢ / ١٠١٩، مطبعة دار أحياء الكتب العربية / مصر، وهو ضعيف (انظر: ضعيف سنن ابن ماجه للألباني / المكتب الإسلامي - الرياض)

٦ . انظر: بعض هذه الآثار في الموطأ للإمام مالك ١/ ٤٠٦، و مصنف ابن أبي شيبة ٤/ ٢٨٤ والمحلى ١/ ١٨٥ وقد صحح ابن حزم قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام منى)

المبيت خارج منى^(١) فلا يستقيم الاحتجاج بهذه الآثار.

الترجيح:

يظهر لي والله أعلم رجاحة القول الثاني بوجوب المبيت بمنى لوجاهة دليلهم الأول خاصة.

ومن معالم التيسير هنا: اعتبار الخلاف في هذه المسألة فإن الأدلة محتملة وينبغي على المفتي أن يراعي حال السائل إن كان قد سأل فافتي له بعدم الوجوب، أو كان له عذر في المبيت . والله أعلم

المبحث الثاني مقدار المبيت

اختلف العلماء في مقدار المبيت المجزئ على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن القدر المجزئ هو أن يكون موجوداً بمنى عند طلوع الفجر. وهو أحد القولين في مذهب الشافعية^(٢).

ودليل هذا القول:

القياس على المبيت ليلة المزدلفة فإن النبي ﷺ قال ليلتها في حديث عروة بن المضرس (من شهد صلاتنا هذه - يعني صلاة الصبح - ووقف معنا حتى ندفع

١ . انظر: ذلك في أدلة القول الأول .

٢ . انظر: روضة الطالبين ٣ / ١٠٤ .

وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفته^(١).

وقد أجيب بأجوبة منها:

١ . أن عروة كان معذوراً في عدم مبته بمزدلفة^(٢).

ويجاب عن هذا : بأن قوله ﷺ (من) يدل على العموم وليس خاصاً بعروة.

٢ . أن قياس المبيت بمنى على المبيت بمزدلفة فيه نظر: لأن المبيت بمزدلفة مختلف فيه فبعضهم عده واجباً وبعضهم عده ركناً وبعضهم جعله سنة. ولا بد أن يكون الأصل المقيس عليه متفقاً عليه^(٣).

ويمكن أن يجاب عن هذا: بأن القصد القياس هنا هو معرفة مقدار المبيت المشروع سواء أكان واجباً أو مستنواً. والله أعلم

القول الثاني:

أنه لا فرق بين المبيت أكثر الليل أو أقله. وبه قال ابن حزم^(٤).

ودليل هذا القول:

أن لم يرد دليل على التحديد فلا يصار إلى شيء من ذلك إلا بدليل^(٥).

ويمكن أن يجاب عن هذا:

بأن الألفاظ التي ترد في النصوص الشرعية ولم يرد لها تحديد شرعي فيرجع في فهمها إلى لغة العرب.

١ . أخرجه أحمد ٢٦٢/٤ وأبو داود ٤٨٧/٢ وغيرهم وقال الألباني (صحيح) (صحيح الجامع ١٠٨٣/٢).

٢ . المجموع ١٣٦/٨ .

٣ . المغني ٢٨٤/٥ .

٤ . انظر: المحلى ١٨٥/٧ .

٥ . المرجع السابق، الصفحة نفسها .

القول الثالث :

أن المقدار المجزئ هو أكثر الليل . وهذا مذهب الجمهور من المالكية^(١) وهو الأظهر الشافعية^(٢) وهو مذهب الحنابلة^(٣) .

ومن أدلتهم :

١ . أن النبي ﷺ رخص للضعفة من أهله أن يدفعوا بعد منتصف الليل^(٤) .

ووجه الدلالة :

أن الترخيص للضعفة إنما كان لعذرهم فيدل هذا على أن من عداهم يبقون أكثر الليل .

٢ . أن أكثر الشيء يقوم مكانه ممن بات أكثر الليل صار في حكم من بات جميعه^(٥) .

الترجيح :

يظهر لي والله أعلم رجحان القول الثالث لوجاهة أدلته وللإجابة عن دليل القول الأول .

ومن معالم التيسير هنا :

أن البقاء أكثر الليل إنما هو في حال الاختيار إما عند الاضطرار أو الحاجة فما يستطيعه الحاج من ذلك فهو مجزئ في المبيت . والله أعلم

١ . انظر : الذخيرة ، للقرافي ٢٧٩/٣ .

٢ . انظر : روضة الطالبين ١٠٤/٣ .

٣ . شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ٦٧/٢ ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

٤ . أخرجه البخاري في صحيحه ٥١٣/١ .

٥ . شرح العمدة لابن تيمية ٦١٨/٢ .

المبحث الثالث من لم يجد مكاناً في منى

إذا لم يجد الحاج مكاناً للمبيت في منى أو وجد مكاناً ولكن لا يليق به فأين يبيت ؟

قبل أن أذكر خلاف العلماء في هذه المسألة أشير إلى أن هذه النازلة إنما ظهرت عند المعاصرين من العلماء حين ازدحمت منى بأعداد الحجاج فاحتيج إلى الكلام في هذه النازلة. وقد اختلف في حكمها على قولين:

القول الأول:

أن من لم يجد مكاناً في منى فإنه ينزل في أقرب مكان منها.
ومن اختار هذا القول: الشيخ محمد بن صالح العثيمين^(١) والشيخ عبدالله بن جبرين^(٢) والشيخ صالح الفوزان^(٣).

ودليلهم على ذلك:

القياس على ما لو امتلأ الجامع يوم الجمعة فإن الذين يأتون يصفون عند الأبواب ولا يصفون بعيداً حتى ولو سمعوا الصوت، بل يصفون قريباً بحيث تتصل الصفوف، فهكذا إذا امتلأت منى يسكنون بأقرب ما يمكنهم^(٤).

١ . مجموع الفتاوى لابن عثيمين ٢٣ / ٢٥٤ دار الثريا - الرياض .

٢ . ابهاج المؤمنين لشرح منهج السالكين ١ / ٤١٩ .

٣ . المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان، جمعه: عادل الفريدان، ٥ / ١٦٧، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٤ . ابهاج المؤمنين ١ / ٤١٩ .

ويمكن أن يجاب عن هذا التعليل :

- ١ . بأن المبيت في هذه البقعة مقصود فيها دون غيرها، وفارق اتصال الصفوف لأن المقصود باتصال الصفوف متابعة الإمام وليس الأمر كذلك هنا . والله أعلم
- ٢ . أن هذا القول يتحقق به مقصود الشارع من اجتماع الناس في مكان واحد^(١).

ويمكن أن يجاب عن هذا :

بالتسليم إذا كان المكان هو في منى فأما ما عداها فليس مقصوداً . والله أعلم
القول الثاني :

- من لم يجد مكاناً في منى جاز له المبيت حيث شاء .
- وذهب إليه جمع من العلماء المعاصرين ومنهم الشيخ عبدالعزيز بن باز^(٢) وقد صدرت به فتوى من اللجنة الدائمة للافتاء^(٣) .
- واستدل أصحاب هذا القول بما يلي :

١ . عموم قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٤) ^(٥) .

١ . مجموع فتاوى ابن عثيمين ٢٣ / ٢٥٤ ، ص ٢٣ وأحكام المبيت في منى ص ٢٣ .

٢ . انظر : مجموع فتاوى ابن باز ، الجزء الخامس (الحج والعمرة) القسم الثاني ، ص ٢٥١ ، دار الوطن - الرياض .

٣ . فتاوى اللجنة الدائمة ١١ / ٢٦٨ .

٤ . سورة التغابن آية ١٦ .

٥ . انظر : مجموع فتاوى ابن باز ، الجزء الخامس (الحج والعمرة) القسم الأول ، ص ١٨١ ، دار الوطن - الرياض .

ووجه الدلالة من هذه الآية :

أن من لم يجد مكاناً بعد البحث فقد فعل المطلوب منه بقدر الوسع والطاقة ولا يكلف أكثر من ذلك .

٢ . القياس على حال من فقد عضواً من أعضاء الوضوء فإنه يسقط غسله^(١) لعدم وجود اغل فكذلك من لم يجد مكاناً في منى فيسقط عنه المبيت .

الترجيح :

يظهر لي والله أعلم رجحان القول الثاني لوجهة دليله وللإجابة عن احتجاج أصحاب القول الأول . والله أعلم

المبحث الرابع ما الذي يلزم بترك المبيت

اختلف الفقهاء فيما يلزم التارك للمبيت؛ ولهم في ذلك خمسة أقوال :

القول الأول :

أنه لا شيء عليه مطلقاً وهو مقتضى مذهب الحنفية بأن المبيت سنة^(٢) وهو - أعني هذا القول - رواية عن الإمام أحمد^(٣) وبه قال ابن حزم^(٤) .

١ . انظر: مجموع فتاوى ابن عثيمين ٢٥٤/٥٣ .

٢ . انظر: قولهم في المبحث الأول .

٣ . انظر: الفروع، لابن مفلح، ٣ / ٣١٥، عالم الكتب - بيروت .

٤ . انظر: اغلى ١٨٤/٧ .

واستدلوا بما يلي :

١ . أنه لم يرد دليل صحيح على إيجاب شيء في ترك المبيت^(١) .
ويمكن أن يناقش هذا : بأنه وإن لم يرد في المبيت بخصوصه شيء لكن قد ثبت عن ابن عباس قوله : (من نسي شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دماً)^(٢) والمبيت نسك .

ويمكن أن يجاب عن هذا :

بأنه قد ثبت عن ابن عباس نفسه رضي الله عنه بأنه قال : (إذا رميت الجمار فبت حيث شئت)^(٣) وهذا نص في مسألتنا بخصوصها .

٢ . أن لو كان يلزم بترك المبيت دماً لما سقط بالعدر كالطيب واللباس^(٤) .

وأجيب عنه :

بأن احتجاجكم هذا منتقض بترك الوقوف مع الإمام نهائراً لعذر فإنه لاشيء عليه، ومع العذر عليه دم إجماعاً، ثم الفرق : أن الطيب محرم، فالدم كفارة، والدم هاهنا سقط للعذر^(٥) .

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض :

بعدم التسليم بالإجماع على وجوب الدم لمن لم يقف نهائراً بعرفة، بل ظاهر

١ . انظر: المحلى ١٨٤/٧ .

٢ . أخرجه الإمام مالك في الموطأ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١/١٩٤ وقد ورد مرفوعاً وموقوفاً فأما المرفوع فضعيف، وأما الموقوف فهو ثابت (انظر: تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني بعناية السيد عبد الله هاشم، ١ / ٢٢٩، وإرواء الغليل، للالباني ٤ / ٢٢٩، المكتب الإسلامي - بيروت)

٣ . سبق تخريجه .

٤ . انظر : الذخيرة للقرافي ٣/٢٧٩، دار الغرب الإسلامي - بيروت .

٥ . المرجع السابق .

حديث عروة بن المضرس^(١) يؤيد القول بعدم وجوب الدم فإنه أفاد بأن من وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفثه، وصدر الحديث بكلمة (من) وهي تدل على العموم . والله أعلم

القول الثاني:

أن من ترك مبيت ليلة فعليه دم، وإليه ذهب المالكية^(٢) وحكى عن بعض الشافعية^(٣) وإليه ذهب الحنابلة^(٤) .

واستدلوا بما يلي:

١ . قول ابن عباس رضي الله عنه: (من نسي شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دماً)^(٥).

ووجه الدلالة:

أن هذا ترك نسك ليلة فيكون عليه دم .

ويمكن أن يجاب عن استدلالهم هذا:

بأن المبيت بليالي منى كلها نسك واحد فلا يعد التارك لمبيت ليلة واحدة تاركاً للمبيت .

٢ . القياس على من ترك رمي جمرة واحدة فإنه يلزمه الدم^(٦) فكذاك هنا .

١ . سبق تخريجه .

٢ . انظر: الذخيرة، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد بوخيزة، ٣ / ٢٧٩، دار الغرب الإسلامي - بيروت .

٣ . انظر: المجموع ٢٤٧/٨ .

٤ . اظر: كشف القناع، للبهوتي ٢ / ٥١٠، عالم الكتب - بيروت .

٥ . سبق تخريجه .

٦ . شرح العمدة، لابن تيمية، تحقيق: صالح الحسن، ٣ / ٦٤٧، مكتبة العبيكان - الرياض .

ويمكن أن يجاب: بالفارق بين المبيت بمنى ورمي الجمار بها فإن كل يوم له جزء محدد من الجمار، وإذا أخره لعذر قضاؤه في اليوم الذي يليه، بحيث ينتهي من رمي جميع العدد المطلوب وهذا كله بخلاف المبيت، فمن فاتته مبيت ليلة لا يقال لم يبيت بمنى، ولا يمكن تدارك ما فاتته من المبيت والله أعلم.

القول الثالث:

أن من ترك المبيت فيسن له الدم - أي ذبح شاة ونحوها - وهو قول عند الشافعية^(١).

ودليلهم:

أنه لما كان المبيت بمنى سنة - على أحد قولي الشافعية - كان تركه مقتضياً سنته إخراج الدم^(٢).

ويجاب عن هذا القول:

بعدم الدليل على سنته إخراج الدم وليس له نظير فيما يُعلم من أعمال الحاج.

القول الرابع:

أن من ترك المبيت ليلة أو أكثر فليتصدق بشيء أو يطعم، وبأي شيء تصدق أجزأه، وهذا القول مروي عن الإمام أحمد^(٣).

ودليلهم:

أنه لم يرد فيه تقدير^(٤).

١ . انظر: المجموع ٢٤٧/٨، وروضة الطالبين: ١٠٥/٣ .

٢ . انظر: المجموع ٢٤٧/٨ .

٣ . اظر: المغني ٣٢٥/٥، والانصاف ٤٧/٤ .

٤ . انظر: المغني ٣٢٥/٥ .

ويجاب عن هذا :

بأنه إذا لم يرد فيه تقدير فلا وجه للإلزام بشيء مما ذكره .

القول الخامس :

أن من ترك المبيت في ليالي منها كلها فعليه دم وهو مذهب الشافعية^(١) وهو مروى عن الإمام أحمد^(٢) واختلفوا فيما يجب بترك الليلة والليلتين فقال بعضهم في الليلة مد وقال بعضهم درهم، وقال بعضهم درهم أو نصفه وقال بعضهم ثلث دم .

واستدل لهذا القول :

بحديث ابن عباس رضي الله عنه (من نسي شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دماً)^(٣) .

أما تقديرهم لما يلزم تارك المبيت في الليلة بالمد والدرهم وثلث الدم فلا دليل عليه^(٤) .

قال : ابن قدامة (هذا لا نظير له فإننا لا نعلم في ترك شيء من المناسك درهماً ، ولا نصف درهم ، فأجابه بغير نص تحكم لا وجه له)^(٥) .

١ . انظر : المجموع ٧ / ٢٤٧ .

٢ . انظر : المغني ٥ / ٣٢٥ ، والإنصاف ٣ / ٤٧ .

٣ . أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١ / ٤١٩ وقد ورد مرفوعاً وموقوفاً فاما المرفوع فضعيف ، واما الموقوف فهو ثابت (انظر : تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني بعناية السيد عبد الله هاشم ، ١ / ٢٢٩ ، وإرواء الغليل ، للالباني ٤ / ٢٢٩ ، المكتب الإسلامي - بيروت .

٤ . انظر : المحلى ٧ / ١٨٥ .

٥ . انظر : المغني ٥ / ٣٢٦ .

الترجيح:

يظهر لي والله أعلم أن أقوى ما استدل به في إيجاب الدم على ترك المبيت كلياً هو حديث ابن عباس: (من نسي شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دمأً) وهو ضعيف مرفوعاً وثابت موقوفاً على ابن عباس كما سبق .

لكن يرد على هذا الاستدلال أمور منها:

- ١ . أن النسك يشمل الركن والواجب والمسنون .
- ٢ . أنه قد ثبت عن ابن عباس القول بعدم لزوم المبيت وبالتالي عدم لزوم الدم حيث قال: (إذا رميت الجمار فبت حيث شئت) ^(١) ولم أقف على جواب قوي عن هذا الأثر الصحيح .
- ٣ . أنه قد ورد عن الصحابة كعمر وابنه رضي الله عنهما النهي عن المبيت خارج منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلاً ^(٢) .
- وبالتالي فإنني أتوقف في القول بإيجاب الدم على من ترك المبيت بالكلية، فأما من ترك ليلة أو ليلتين فلا دليل على إيجاب شيء منها كما سبق بيانه .
- قال: الشيخ محمد بن عثيمين: (وهذا القول - يعني إيجاب الدم لترك المبيت - وإن لم يكن قوياً من حيث النظر لكنه قوي من حيث العمل وتربية الناس، لأننا لو قلنا للناس إنه ليس بواجب لم يحرصوا عليه ولم يهتموا به فكون الشيء يبقى محترماً في نفوس الناس معظماً أولى وأحسن) ^(٣) .
- ويظهر لي - والله أعلم - أن إيجاب الدم رغم ضعف القول به من أجل التربية

١ . سبق تخريجه .

٢ . انظر: المهلى لابن حزم ١٨٥/٧ .

٣ . مجموع فتاوى ابن عثيمين ٢٣/٢٤٥ .

وتعظيم المناسك فيه نظر، فالأصل براءة الذمة .

ويكفي في مثل هذه المسألة أن يقال إن المبيت واجب للأدلة السابقة، وبالتالي فيترتب على من تركه عامداً مختاراً : الإثم، أما إيجاب الدم فيحتاج لدليل سالم من المعارضة^(١) . والله أعلم

* * *

المبحث الخامس

أثر الزحام على الترخص في المبيت بمنى

لا شك أن أرض منى محصورة ومحدودة كما سبق في التعريف بمنى، والحجاج يتضاعفون، حتى لقد تجاوز عددهم اليوم المليونين ويضاف لهم الأعداد الوفيرة في الأجهزة المختلفة؛ للمحافظة على الأمن والنظام وتأمين متطلبات الحجاج من الطعام والشراب وغيرها .

بالإضافة إلى وجود القائمين على الخدمات والإرشاد، ووجود الإعلاميين والمراقبين والمرافقين، وقد يصل العدد إلى ثلاثة ملايين أو أربعة، يجتمعون في هذه البقعة الصغيرة المحدودة، خلال أيام معدودة، ويكلفون بواجبات وأعمال مفروضة^(٢) ولا شك أن في هذا الزحام مشقة لمن يريد الوصول إلى منى من خارجها سواء أتى من الحرم أو من غيره، لكن هل هذه المشقة معتبرة ويكون الزحام عذراً لمن لم يستطع المبيت بمنى؟

١ . ممن ذهب إلى القول بوجوب المبيت وعدم إيجاب الدم على تارك الواجب الإمام الشوكاني كما في السيل الجرار ٢ / ١٩٢، ٢٠٨ .

٢ . انظر: الزحام في منى، د. محمد الزحيلي، بحث منشور في مجلة الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، العدد (٢١) ص ٤٢، ٤٣ .

لقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

أن الرخصة في ترك المبيت خاصة بالسقاة والرعاة دون غيرهم وإليه ذهب المالكية^(١) والحنابلة وهو قول أكثر الأصحاب^(٢).

واستدلوا بما يلي:

١ . ما رواه ابن عمر (قال: استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى فأذن له)^(٣).

٢ . عن عاصم بن عدي عن أبيه أن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الإبل في البيتوتة بعيداً عن منى^(٤).

ووجه الدلالة من هذين الحديثين:

أن النبي ﷺ استثنى السقاة والرعاة من وجوب المبيت فلا يتجاوز بالرخصة محلها.

ويجاب عن هذا:

بأن المعنى الموجود في السقاة والرعاة موجود في غيرهم بل ربما كانت حاجة غيرهم أشد.

١ . انظر: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر ص ١٦٨، دار الكتب العلمية - بيروت، وبلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي ٢٦٣/١ - دار الفكر بيروت.

٢ . انظر: الإنصاف ٤/٤٨، وكشاف القناع ٢/٥١٠.

٣ . سبق تخريجه.

٤ . رواه أبو داود في سننه، إعداد: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ٤٩٨/٢، دار الحديث - لبنان، والحديث صححه الألباني في الإرواء ٤/٢٨٠.

القول الثاني:

أن أصحاب الأعدار من غير السقاة والرعاة يلحقون بهم، وإليه ذهب الشافعية^(١) وهو قول عند الحنابلة^(٢).

واستدل لهذا القول:

بأنه ﷺ رخص لأهل السقاية وللرعاة في البيتوتة، وبالتالي فمن عدا هؤلاء: كمن له مال يخاف ضياعه، أو مريض يخاف تخلفه عنه، أو كان مريضاً لا يمكنه المبيت فقد سقط عنه المبيت بتنبيه النص على هؤلاء^(٣).

أو يقال: نصّ عليه لمعنى وجد في غيرهم فوجب إلحاقه بهم^(٤).

الراجع:

يظهر لي والله أعلم رجحان القول الثاني لوجاهة ما استدل به أصحابه. ويقاس عليهم اليوم سائقو السيارات والقائمون على المرافق وخدمات الحجاج فيجوز لهم أن يدعوا المبيت بمنى ليالي التشريق ويكفي حضورهم بالنهار ليرموا الجمرات^(٥) وهذا مقيد فيما - يظهر لي - بما إذا كان تركهم للمبيت من أجل خدمة الحجاج.

ومن مسائل الزحام المتعلقة بالمبيت ما يلي:

المسألة الأولى: من فاته المبيت بسبب الزحام في الطريق.

من المعلوم أن الطرق المؤدية إلى منى والخارجة منها تزدهم ازدحاماً كبيراً

١ . انظر: روضة الطالبين ٣/١٠٥، ١٠٦.

٢ . انظر: الإنصاف ٤/٤٨، وكشاف القناع ٢/٥١٠.

٣ . انظر: زاد المعاد، لابن القيم ٢/٢٩٠، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤ . انظر: المغني ٥/٣٩٧.

٥ . الزحام في منى، ص ٣٤.

بالسيارات وينتج عن ذلك التوقف المتكرر مما يعيق - في كثير من الأحيان - وصول الحاج إلى منى فيفوت المبيت على بعض الحاجاج.

فلا شك أن هذه مشقة، وقد عهد من الشارع الحكيم رفع الحرج عند وجود المشقة قال تعالى: ﴿مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢)، وغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على رفع الحرج عن أصحاب الأعذار وفي الأحكام العامة.

فإذا قدر الحاج أنه سيصل إلى منى ويبيت بها لكن حُسب بسبب الزحام فهو معذور في ترك المبيت لأنه غير مفرط وتأخيره كان بغير إرادة منه^(٣).

المسألة الثانية: من لم يجد مكاناً في منى بسبب الزحام:

وقد سبق بحث هذه المسألة وترجح القول بأنه ينزل حيث شاء إن لم يجد مكاناً للمبيت^(٤).

لكنني أريد التنبيه هنا على أن المقصود بالمكان هنا المكان الصالح للمبيت فلا تصلح الطرقات ولا الأرصفة مبيتاً ففيها أذية للآخرين بالتضييق عليهم كما يحصل في الافتراش الذي نراه في منى في كثير من المواسم وقد جاءت الشريعة بمنع الضرر كله لقوله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)^(٥) وفيها امتهان لكرامة المسلم،

١ . سورة المائدة الآية ٦ .

٢ . سورة الحج الآية ٧٨ .

٣ . انظر فتاوى ابن عثيمين ٢٣ / ٢٥٢ .

٤ . انظر: المبحث الثالث .

٥ . أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١ / ٣١٣، وابن ماجه في سننه ٢ / ٧٨٤، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣ / ٤٠٨ .

وخاصة النساء، وربما نام الحاج رجلاً كان أو امرأة على هذه الأرصفة أو الطرقات فتتعرض لخطر الدهس أو انكشاف العورة.

ويلحق بهذا ما لو لم يجد الإنسان إلا مكاناً يخشى على نفسه فيه من السقوط أو الأذى، أو كان في الوصول إليه مشقة شديدة للبعد ووعورة المكان، ومن المعلوم أن الإنسان يحتاج إلى الأكل والشرب وبعض الخدمات مما لا يتوفر في هذه الأماكن، إلا بمشقة كبيرة.

المسألة الثالثة: حملات الحج التي تقع خيامها خارج منى :

نظراً لشدة ازدحام الحجاج وكثرتهم فإن مساحة منى المحدودة لا تكفي لاستيعاب خيام الحجاج فتمتد الخيام هنا وهنا، فهل للشخص في هذه الحال أن يحجز في حملة تقع خارج حدود منى؟

يظهر لي والله أعلم أن الأمر يحتاج إلى تفصيل على النحو الآتي :

١ . إذا وجد الشخص أن الحملات الموجودة خيامها داخل منى مرتفعة السعر، ولا يوجد لديه قدرة على دفع رسوم الاشتراك في هذه الحملات، فله في هذه الحالة أن يحجز في الحملات التي تقع خيامها قريب منى أو في أي مكان آخر، عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(١) وتطبيقاً للقاعدة الفقهية المعروفة (المشقة تجلب التيسير).

٢ . إذا لم يجد الشخص مكاناً في حملة تقع خيامها داخل منى جاز له أن يستأجر خيمة خارجها لما ذكر سابقاً من الأدلة.

على أنه ينبغي أن يبادر الإنسان إلى تهيئة المكان وحجزه قبل وقت كاف، مع الأخذ بالاعتبار أن منى لا يمكن أن تستوعب كل الحجاج.

١ . سورة التغابن، الآية ١٦ .

٣ . من حجز مع حملة وتعاقد معها على أن تكون خيامها داخل منى فأخبرهم أصحاب الحملة أن بعض الخيام يمكن أن تكون خارج منى، فإن أمكنه أن يجد حملة أخرى تتناسب مع إمكانياته المادية فلينتقل إليها، وإلا فلا حرج عليه من البقاء مع هذه الحملة طالما أنه قد رضىها ورضي الرفقاء فيها^(١).

* * *

الخاتمة

لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- ١ . وجوب المبيت بمنى ليالي التشريق.
- ٢ . مقدار المبيت الواجب هو أكثر الليل أي نصف الليل فأكثر.
- ٣ . من لم يجد مكاناً في منى فله أن ينزل حيث شاء .
- ٤ . توقف الباحث في الإلزام بالدم لمن ترك المبيت عامداً .
- ٥ . الزحام يعد عذراً معتبراً لمن لم يقدر بسببه على المبيت في منى ومن صور ذلك ما يلي:
 - أ . من فاته المبيت بسبب ازدحام الطرق .
 - ب . من لم يجد مكاناً يليق به للمبيت في منى .
 - ج . من لم يجد مكاناً في حملة حج خارج منى إما لارتفاع سعرها بما لا يقدر عليه أو بسبب نفاذ وجود الأماكن في الحملات داخل منى .

* * *

١ . مجموع فتاوى ابن عثيمين ٢٣ / ٢٥٨ .

نظرات وتوصيات

بعد هذه الجولة مع أحكام المبيت بمنى واثار الزحام عليها أحب أن أنبه على النقاط الآتية:

١ . وجوب التواصل بين العلماء وطلاب العلم في مثل هذه الندوات ووضع مواد هذه الندوات بين يدي طلاب العلم ، والتركيز على طرح المسائل المعاصرة برؤية أصيلة مستندة إلى الدليل مع مراعاة الواقع المعاش عند الفتيا وإصدار الحكم الشرعي والتواصل مع المختصين في الجوانب المحتاج إلى بحثها اقتصادياً كانت أو طبية أو غير ذلك .

٢ . ينبغي حث الناس على أن يؤدوا حجهم كما فعل النبي ﷺ فإنه أمر بذلك في قوله: (لتأخذوا عني مناسككم) وألا يلجأ الفقيه أو المفتي إلى بيان أوجه الترخص إلا عند الحاجة باعتبارها قائمة على خلاف الأصل

فقد رأينا في هذه الأوقات كثيراً من الناس يبحث عن أقصر طريق يمكن أن يؤدي به حجه بما لا يكلفه شيئاً من الدماء، وينبغي على المفتين والفقهاء أن يبينوا فضل الإقتداء به ﷺ وأنه الحج الكامل، وهكذا كان أصحابه ﷺ يفعلون .

٣ . وجوب العناية بآثار الصحابة - رضوان الله عليهم - في مسائل الحج فإنهم شاهدوا حجته ﷺ وفهموا من سنته ما لم نفهمه، مع العناية بالاستدلال بهذه الآثار وفقاً لقواعد الاستدلال المعروفة في علم أصول الفقه .

٤ . أرى أنه ينبغي الحد من المغالاة الحاصلة في حملات الحج، فقد ارتفعت أسعار الاشتراك في هذه الحملات بشكل كبير يفوق ما تقدمه هذه الحملات من خدمات ويبدأ الأمر في ظني بتخفيض رسوم استئجار الخيام، ثم تأتي المطالبة لهذه الحملات بالالتزام بالأسعار عند حد معين معقول .

من المسائل التي لم أبحثها لضيق الوقت : هل يجب على الشخص المبيت في منى إذا لم يجد وسيلة لذلك إلا الاستئجار في حملة تأخذ أكثر من السعر المعتاد رغم قدرته على دفع ذلك السعر، وهل تلحق هذه المسألة بمسألة من لم يجد ماءً للوضوء إلا بأكثر من ثمنه .

المصادر والمراجع

- ١ . القرآن الكريم .
- ٢ . المسند، للإمام أحمد ابن حنبل، دار الفكر بيروت .
- ٣ . صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية القاهرة .
- ٤ . صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، اعتنى به : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٥ . الموطأ، للإمام مالك بن أنس، بتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية .
- ٦ . سنن أبي داود، بعناية عزت عبّيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت .
- ٧ . سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- ٨ . المصنف، عبد الله بن محمد ابن أبي شيبه، تحقيق سعيد اللحام، دار الفكر بيروت .

- ٩ . تقريب التهذيب، ابن حجر، دار المعرفة، بيروت .
- ١٠ . تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، بعناية السيد عبدالله هاشم .
- ١١ . تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق : أحمد سير مبارك .
- ١٢ . إرواء الغليل، محمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت .
- ١٣ . ضعيف سنن ابن ماجه، محمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت .
- ١٤ . صحيح الجامع الصغير، محمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت .
- ١٥ . توضيح الأحكام، عبدالله البسام، مكتبة الأسيدي، مكة المكرمة .
- ١٦ . الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ١٧ . المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت .
- ١٨ . البناء في شرح الهداية، لبدر الدين العيني، دار الفكر، بيروت .
- ١٩ . الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٢٠ . الذخيرة، شهاب الدين القرافي، تحقيق محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- ٢١ . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر .

- ٢٢ . بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي، دار الفكر، بيروت .
- ٢٣ . روضة الطالبين، محي الدين بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت .
- ٢٤ . المجموع شرح المذهب، محي الدين بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت .
- ٢٥ . المغني، موفق الدين ابن قدامه، تحقيق : عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة .
- ٢٦ . شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق : صالح الحسن، مكتبة العبيكان، الرياض .
- ٢٧ . زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- ٢٨ . شرح الزركشي على مختصر الخرقي، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق : الشيخ عبد الله الجبرين، مكتبة العبيكان، الرياض .
- ٢٩ . الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين المرداوي، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٣٠ . كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، عالم الكتب، بيروت .
- ٣١ . شرح منتهى الإرادات، منصور البهوتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .
- ٣٢ . المحلى، ابن حزم، تحقيق : أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة .
- ٣٣ . السيل الجرار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٣٤ . الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت .
- ٣٥ . فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع : أحمد عبد الرزاق

- الدويش، دار العاصمة، الرياض .
- ٣٦ . مجموع فتاوى الشيخ عبدالعزيز ابن باز، إعداد عبدالله الطيار وأحمد بن عبدالعزيز ابن باز، دار الوطن، الرياض .
- ٣٧ . مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع فهد السليمان، دار الثريا، الرياض .
- ٣٨ . الشرح الممتع على زاد المستقنع، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، عناية: سليمان أبا الخيل وخالد المشيقح، مؤسسة آسام، الرياض .
- ٣٩ . المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان، إعداد عادل الفريدان، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- ٤٠ . إبهاج المؤمنين بشرح منهج السالكين، الشيخ عبدالله الجبرين، اعتنى به علي أبو لوز، دار الوطن، الرياض .
- ٤١ . لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت .
- ٤٢ . معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت .
- ٤٣ . ترتيب القاموس المحيط، الطاهر أحمد الزاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر .
- ٤٤ . المطلع على أبواب المقنع، شمس الدين البعلبي، المكتب الإسلامي، بيروت .
- ٤٥ . النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، دار الفكر، بيروت .
- ٤٦ . أحكام المبيت في منى، سامي الصقير، بحث غير منشور .

أبحاث أثر الزحام على الترخّص في المبيت بمنى أيام التشريق د. عبد الرحمن بن أحمد الجرعي

- ٤٧ . الزحام في منى، محمد الزحيلي، بحث منشور في العدد ٢١ من مجلة
المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي .
- ٤٨ . منى المشعر والشعيرة، عبد الوهاب أبو سليمان ومعراج نواب، بحث منشور
في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، عدد ٤٩ .
- ٤٩ . معجم البلدان، لياقوت الحموي دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٥٠ . معجم الفقهاء، محمد رواس قلعجي وحامد قنيبي، دار النفائس، بيروت .

* * *

